

Distr.: General
9 December 2008
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٠٤٣ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب":

"إذ يشدد مجلس الأمن على أن السلام والأمن في العالم كل لا يتجزأ، وإذ يأخذ في اعتباره ما يتسم به العالم من ترابط واعتماد متبادل، يؤكد من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل واحداً من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها مهما كانت دوافعها، حيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها. ويؤكد من جديد كذلك تصميمه على مكافحة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب بجميع الوسائل الممكنة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

"ويرحب مجلس الأمن بالبيانات الصادرة مؤخراً عن منظمات حكومية دولية والتي تدين جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية وأخذ الرهائن؛ وهي بيانات تستند إلى الإدانة العالمية من جانب المجتمع الدولي لأعمال الإرهاب غير المشروعة، بما فيها الأعمال المرتكبة ضد المدنيين، والتي لا يمكن تبريرها أو التماس عذر لها في ظل أي ظروف أو وفقاً لأي اعتبارات سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو عرقية أو إثنية أو دينية أو غيرها، ويؤكد من جديد ضرورة تعاون الدول الأعضاء على سبيل الاستعجال من أجل منع هذه الأعمال وقمعها.

"ويؤكد مجلس الأمن الدور المركزي للأمم المتحدة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.



”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية جميع قراراته وبياناته المتعلقة بالإرهاب، ولا سيما القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، ويشدد على ضرورة تنفيذها بالكامل.

”ويجدد مجلس الأمن دعوته الدول أن تصبح في أقرب وقت ممكن أطرافا في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالإرهاب وأن تنفذ الاتفاقيات والبروتوكولات التي هي أطراف فيها.

”ويعتقد مجلس الأمن أن توفير الملاذ الآمن للإرهابيين لا يزال مصدر قلق شديد؛ ويؤكد من جديد ضرورة قيام الدول بتعزيز التعاون بغية العثور على أي شخص يدعم أو ييسر تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط أو التحضير لها أو ارتكابها أو توفير الملاذ الآمن، أو يشارك أو يحاول المشاركة في ذلك، وعدم منح الملاذ الآمن لذلك الشخص، وتقديمه إلى العدالة استنادا إلى مبدأ التسليم أو المحاكمة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية عمل اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويواصل تقديم دعمه وإرشاده لها.

”ويعرب مجلس الأمن بوجه خاص عن تأييده لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/60/288) المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ويرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٧٢ الذي أعاد تأكيد الاستراتيجية ودعائمها الأربع ودعا إلى تنفيذها بطريقة متكاملة ومن جميع جوانبها.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تعزيز الحوار بين الحضارات وتوسيع آفاق فهمها المتبادل، سعيا لمنع الاستهداف العشوائي للأديان والثقافات المختلفة؛ ومعالجة النزاعات الإقليمية التي لم تحل والقضايا العالمية بشتى أنواعها، بما فيها القضايا المتعلقة بالتنمية، سيسهم في قيام تعاون دولي، يعد في حد ذاته أمرا ضروريا لاستدامة مكافحة الإرهاب على أوسع نطاق ممكن.

”ويدين مجلس الأمن أشد إدانة التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشجب محاولات تبرير أو تمجيد أعمال الإرهاب التي قد تحض على المزيد من الأعمال الإرهابية. ويؤكد مجددا أهمية مكافحة النزاعات الأصولية والتطرف التي قد تؤدي إلى الإرهاب، وأهمية الحيلولة دون استغلال المتطرفين العنفاء للشباب.

”وإذ يؤكد مجلس الأمن من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها وكفالة سيادة القانون أمور ضرورية لوضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب، وأن التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان تكمل وتوازرها بعضهما بعضاً، فهو يذكر الدول بوجوب أن تكفل اتساق التدابير التي تتخذ لمكافحة الإرهاب مع جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية المساعدة التقنية التي تهدف إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تلبية احتياجاتها في هذا المجال.

”ويؤمن مجلس الأمن بأن تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سييسر تهيئة الظروف اللازمة لنجاح جهود مكافحة الإرهاب، وبأن هذا النجاح عامل إيجابي لتعزيز السلام والأمن في العالم.

”وإذ يعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق لاستمرار الهجمات الإرهابية في مختلف أرجاء العالم، ليهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعيد التضامن إلى المستوى الذي بلغه إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، وأن تضاعف جهودها من جديد لمجابهة الإرهاب العالمي، مع إيلاء قدر كبير من الاهتمام لمسألة تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية وميسريها ومخططيها إلى العدالة، والتعاطف مع جميع ضحايا الإرهاب.

”وسيواصل مجلس الأمن متابعة التطورات من أجل تنظيم جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب بأقصى قدر ممكن من الكفاءة“.